



أداء قطاع الصناعة في أسواق المال الخليجية من منظور النسب المالية

5

نسب
المديونية
(%)

4

نسب
الاستثمار
(%)

3

نسب
النشاط
(%)

2

نسب
الربحية
(%)

1

نسب
السيولة
(%)



المحتويات

رقم الصفحة	مؤشرات النسب المالية
20 - 5	نسب المديونية (%) 5
5	نسبة الالتزامات إلى الأصول (%) 5-أ
10	نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية (%) 5-ب
15	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (%) 5-ج
20	معدل تغطية الفائدة (%) 5-د
25	جداول النسب المالية

المقدمة

يسر المركز الإحصائي الخليجي أن يصدر عدده الاول من هذه السلسلة من التقارير التحليلية الإسبوعية. والتي تهدف إلى قياس الأداء المالي لكافة المؤسسات المقيدة في أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون من خلال تحليل كافة التقارير والبيانات المالية المتاحة من منظور النسب المالية، وتوفير أكبر قدر ممكن من البيانات والنسب المالية ذات المدلول المُعبر عن حقيقة الموقف المالي لهذه المؤسسات والقطاعات الاقتصادية التي تنتهي إليها، ولتعزيز دورها في تحقيق استقرار مستدام على اقتصاديات الدول الأعضاء.

ويتضمن التقرير الإسبوعي تحليلاً لمجموعة واحدة من مجموعات النسب المالية الرئيسية والنسب الفرعية المكونة لها عن أداء نشاط قطاع اقتصادي واحد لكافة أسواق المال الخليجية، وتشتمل النسب المالية على عدد (5) مجموعات رئيسية نستعرضها على التوالي:

- 1- نسب السيولة
- 2- نسب الربحية
- 3- نسب النشاط
- 4- نسب الاستثمار
- 5- نسب المديونية

وتنقسم مراحل التحليل إلى ثلاث مستويات على النحو التالي:

- مستوى السوق: تحليل داخلي لأداء السوق خلال الفترة الزمنية المحددة داخل كل دولة.
- مستوى القطاع: تحليل أداء السوق خلال الفترة الزمنية المحددة لكل دولة مقارنةً بمتوسط أداء القطاع الخليجي
- التحليل العام للقطاع: تحليل أداء القطاع للأسواق المالية الخليجية السبعة كتكتل اقتصادي واحد.

ويمكن الإطلاع على المعلومات الوصفية والتفصيلية لدراسة أداء القطاعات الاقتصادية في أسواق المال الخليجية من خلال الروابط:

المعلومات الوصفية:

<https://www.gccstat.org/en/center/docs/publications>

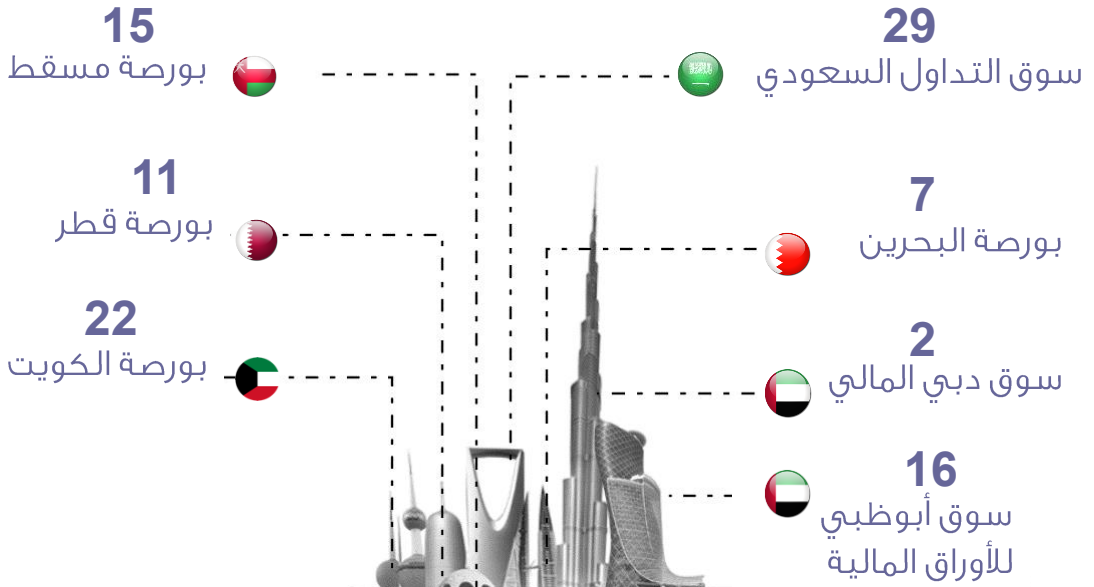
الدراسة التفصيلية:

<https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/analytical-study>



اجمالي عدد مؤسسات قطاع الصناعة التي تم تحليل بياناتها المالية المتاحة

(102) مؤسسة



نسب المديونية

أ-نسبة الالتزامات إلى الأصول

اجمالي الالتزامات ÷ اجمالي الأصول





↑ سلبي

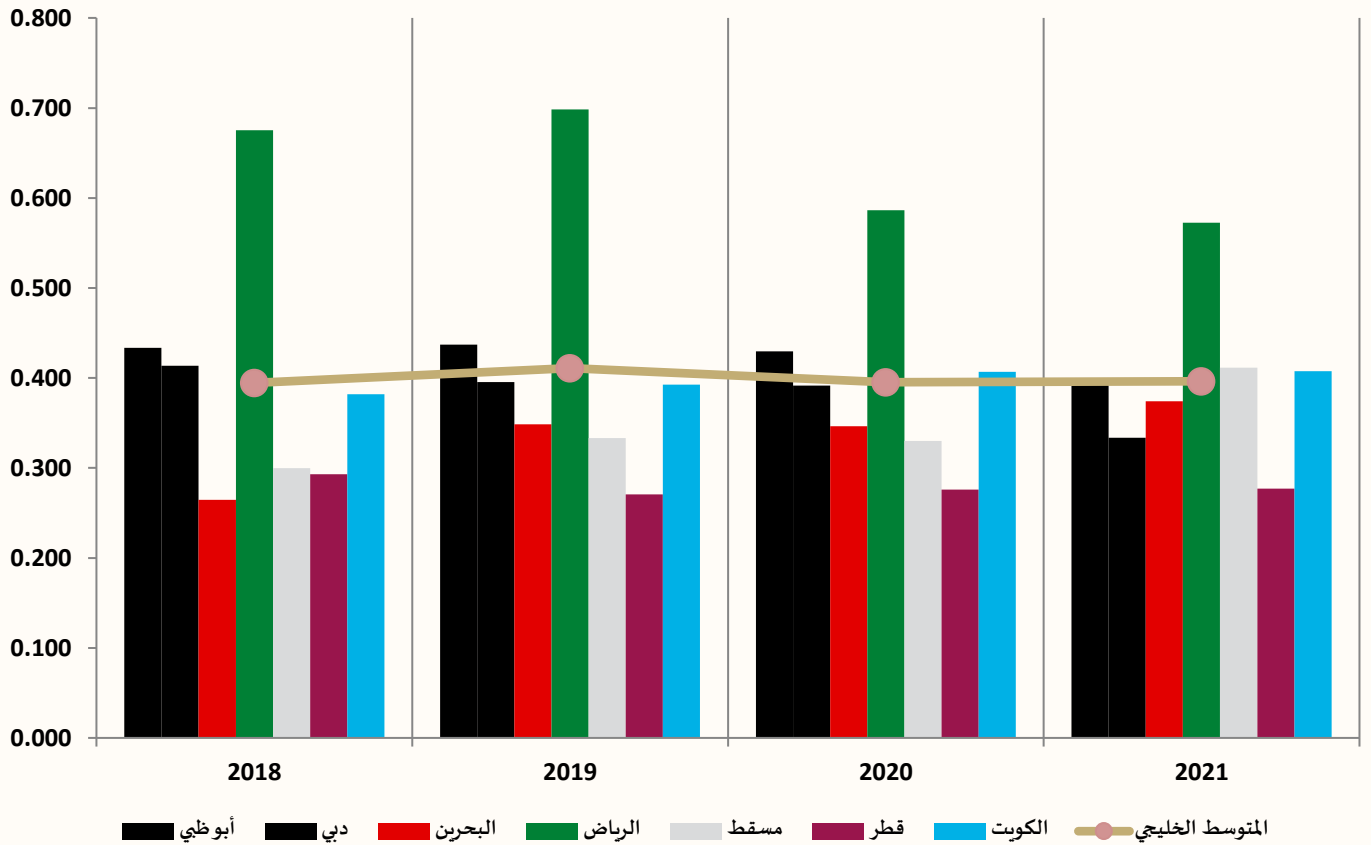
↓ إيجابي

التحليل العام للقطاع: ↓

بالرغم من ارتفاع النسبة في ثلاثة أسواق إلا أن انخفاضها من منظور عام في الأسواق الأخرى عن متوسط أداء القطاع يعبر عن كفاءة إدارة المؤسسات في قدرتها على أن يكون لديها أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المترتبة على الديون.



متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات الصناعة المقيمة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



(وفقاً لجداول الإحتساب 1،2،3،4 ضمن المرفقات)



سلي

إيجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

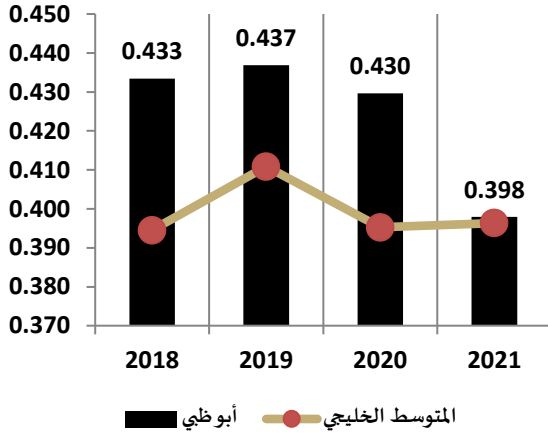
متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات
الصناعة في سوق أبوظبي للأوراق المالية



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:

مستوى السوق: يشير استقرار النسبة من عام لآخر دون محاولة تخفيضها بأنه ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المترتبة على الديون.

مستوى القطاع: يتضح من خلال ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام بأن ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها اعتمدت في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى زيادة درجة المخاطر المترتبة على الديون، وهذا يقودنا إلى تفسيراً أكثر تعمقاً وهو أن كل مبلغ مستثمر في الأصول تم تمويله من الغير.

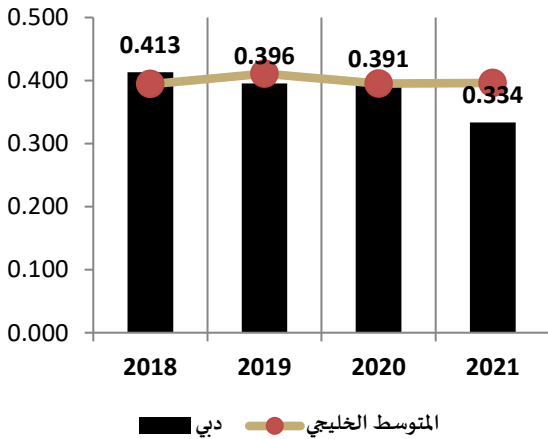


متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات
الصناعة في سوق دبي المالي

2. سوق دبي المالي:

مستوى السوق: يشير انخفاض النسبة من عام لآخر بأن لدى المؤسسات الأصول الكافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المترتبة على الديون.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء مستوى القطاع عن العام 2018م إلا أن انخفاضها في الأعوام التالية يشير إلى أن إدارة المؤسسات لديها أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المترتبة على الديون.

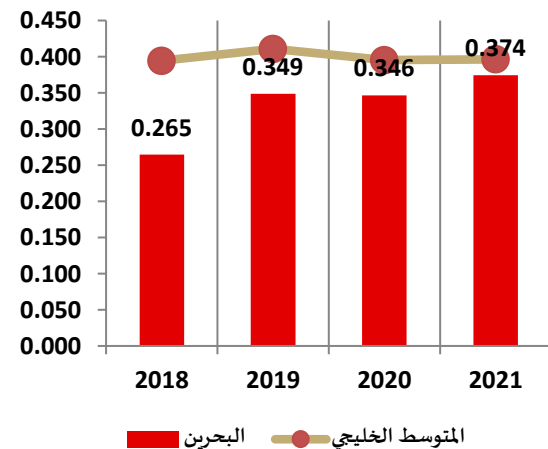


متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات
الصناعة في بورصة البحرين

3. بورصة البحرين:

مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة من عام لآخر دون محاولة تخفيضها بأنه ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المترتبة على الديون.

مستوى القطاع: يتضح من خلال انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام بأن لدى المؤسسات الأصول الكافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطر المترتبة على الديون، مع ضرورة التعديل على السياسات المتبعة تجنباً لارتفاع النسبة مستقبلاً.



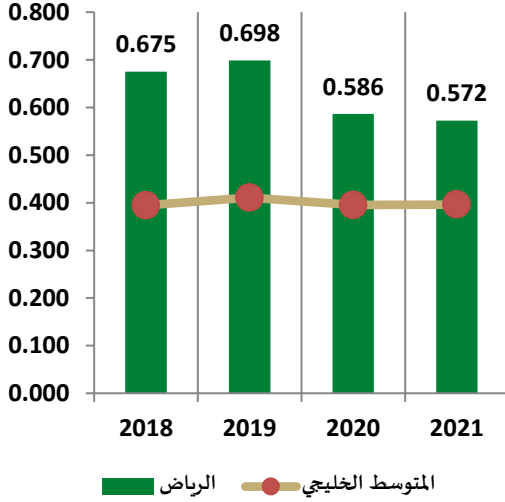


سلي ↑

إيجابي ↓

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي :

متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات
الصناعة في سوق التداول السعودي



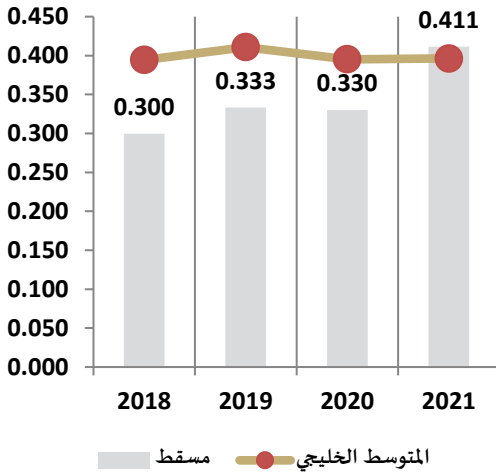
4. سوق التداول السعودي: ↑



مستوى السوق: يشير استقرار النسبة من عام لآخر دون محاولة تخفيضها بأنه ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المترتبة على الديون.

مستوى القطاع: يتضح من خلال ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام بأن ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها اعتمدت في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى زيادة درجة المخاطر المترتبة على الديون، وهذا يقودنا إلى تفسيراً أكثر تعمقاً وهو أن كل مبلغ مستثمر في الأصول تم تمويله من الغير.

متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات
الصناعة في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط: ↓



مستوى السوق: ↑ يشير استقرار النسبة من عام لآخر دون محاولة تخفيضها بأن ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المترتبة على الديون.

مستوى القطاع: ↓ بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2021م إلا أن انخفاضها في الاعوام يشير إلى أن إدارة المؤسسات لديها أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المترتبة على الديون.

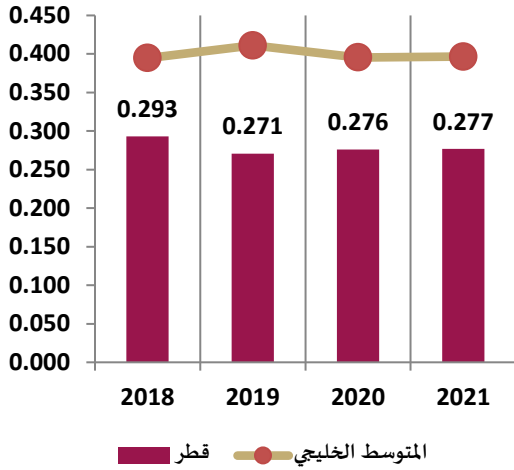


سلي

إيجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي :

متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات
الصناعة في بورصة قطر



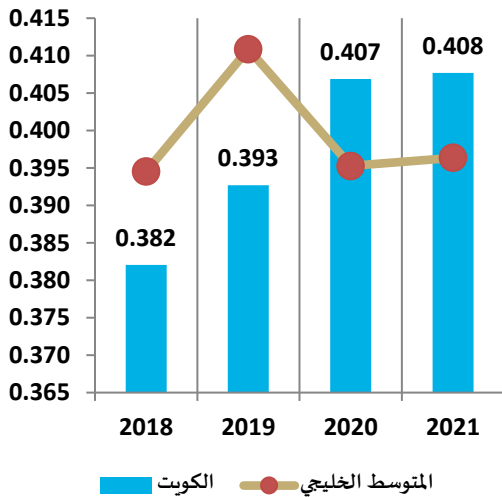
6. **بورصة قطر:**



مستوى السوق: ↑ يشير استقرار النسبة من عام لآخر دون محاولة تخفيضها بأن ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المترتبة على الديون.

مستوى القطاع: ↓ يتضح من خلال انخفاض النسبة خلال الأعوام عن متوسط أداء القطاع أن لدى المؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها أصبحت لا تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها.

متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول لشركات
الصناعة في بورصة الكويت



7. **بورصة الكويت:**



مستوى السوق: ↑ يشير ارتفاع النسبة من عام لآخر دون محاولة تخفيضها بأن ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المترتبة على الديون.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال عامي 2018م، 2019م، إلا أن ارتفاعها في الأعوام التالية يشير إلى أن ليس للمؤسسات أصول كافية لتغطية التزاماتها مما يعني أنها اعتمدت في تمويل الجزء الأكبر من أصولها على ديونها، مما يؤدي إلى زيادة درجة المخاطر المترتبة على الديون، وهذا يقودنا إلى تفسيراً أكثر تعمقاً وهو أن كل مبلغ مستثمر في الأصول تم تمويله من الغير.

نسب المديونية

ب- نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية

اجمالي الالتزامات ÷ اجمالي حقوق الملكية

5





سلي

إيجابي

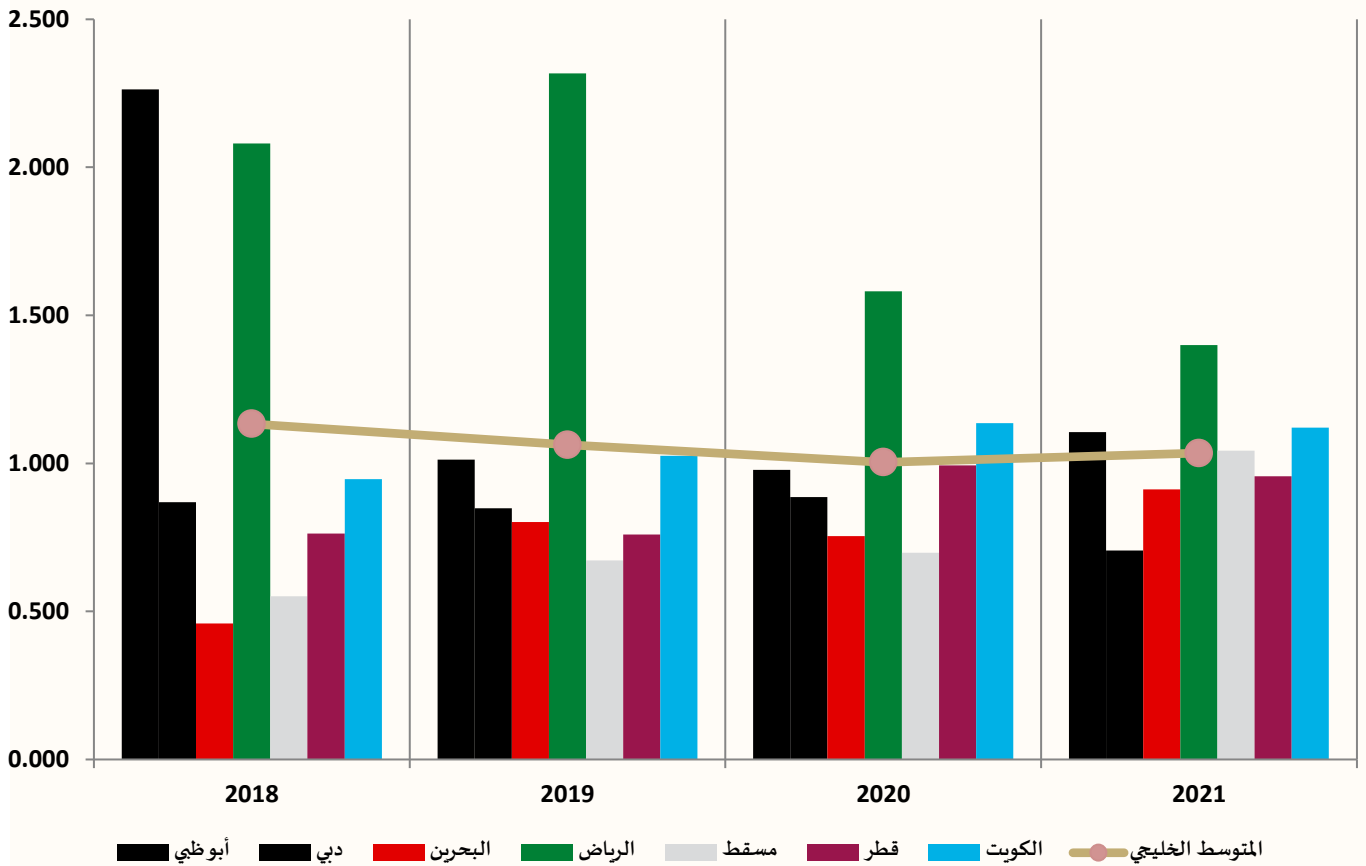
التحليل العام للقطاع: ↓

بالرغم من ارتفاع النسبة في سوقين إلا أن انخفاضها من منظور عام في الأسواق الأخرى عن متوسط أداء القطاع يعبر عن كفاءة إدارة المؤسسات في الاعتماد على رصيد حقوق المساهمين والملاك أكثر من اعتمادها على ديون الغير في تمويل احتياجاتها، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعل المؤسسات في مستوى آمن ومستقر من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.



متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال

الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



(وفقاً لجداول الإحتساب 1، 2، 3، 4 ضمن المرفقات)



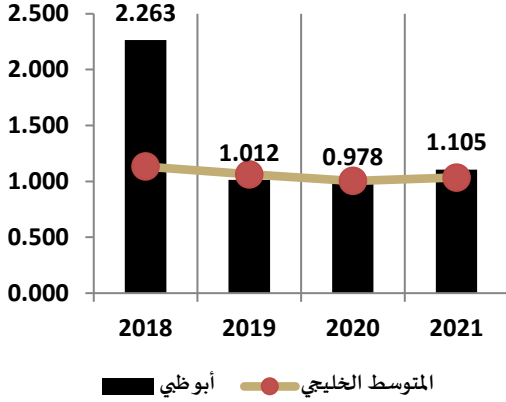
سلي

إيجابي

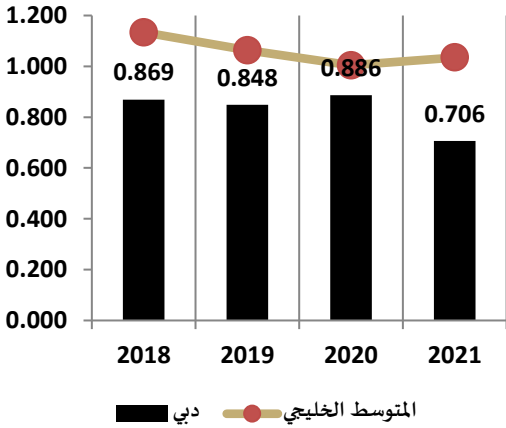
تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
لشركات الصناعة في سوق أبوظبي للأوراق

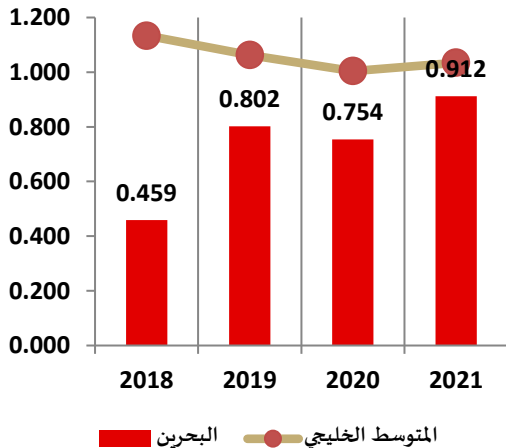
المالية



متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
لشركات الصناعة في سوق دبي المالي



متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
لشركات الصناعة في بورصة البحرين



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:



مستوى السوق: يشير انخفاض النسبة خلال الأعوام بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر ايجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في عامي 2018م، 2021م، إلا أن انخفاضها في الأعوام الأخرى يشير إلى أن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر ايجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات

2. سوق دبي المالي:



مستوى السوق: يشير استقرار النسبة مع انخفاضها في بعض الأعوام بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر ايجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات

مستوى القطاع: يتضح من خلال انخفاض النسبة خلال الأعوام عن متوسط أداء القطاع بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر ايجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

3. بورصة البحرين:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة مع انخفاضها في بعض الأعوام بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر ايجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات، مع ضرورة التعديل على السياسات المتبعة تجنباً من ارتفاعها مستقبلاً.

مستوى القطاع: يتضح من خلال انخفاض النسبة خلال الأعوام عن متوسط أداء القطاع بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر ايجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

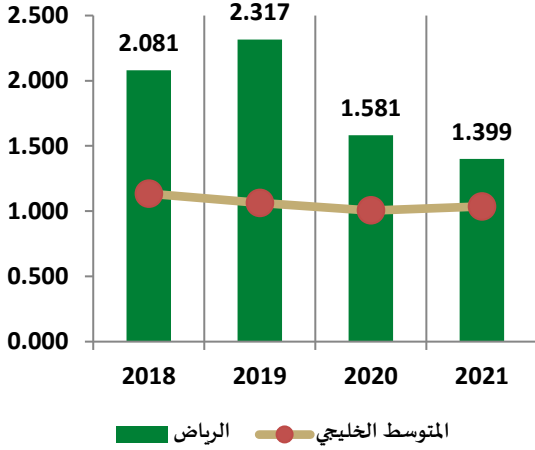


سلي

إيجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
لشركات الصناعة في سوق التداول السعودي



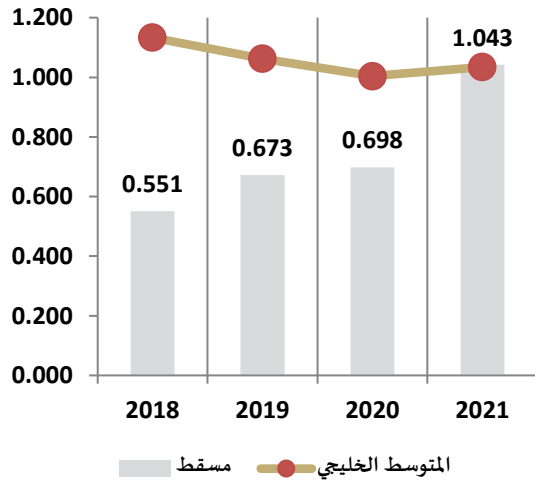
4. سوق التداول السعودي:

السعودية

مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام مع ارتفاعها أحياناً عن المعدل العام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على حقوق المساهمين والملاك، وهذا مؤشر سلبى قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: يتضح من خلال ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على حقوق المساهمين والملاك، وهذا مؤشر سلبى قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
لشركات الصناعة في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط:



مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة إلى حد ما خلال الأعوام عن المعدل العام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على حقوق المساهمين والملاك، وهذا مؤشر سلبى قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: بالرغم من وصول النسبة إلى متوسط أداء القطاع في العام 2021م إلا أن انخفاضها في الأعوام الأخرى يشير إلى أن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.



سلي ↑

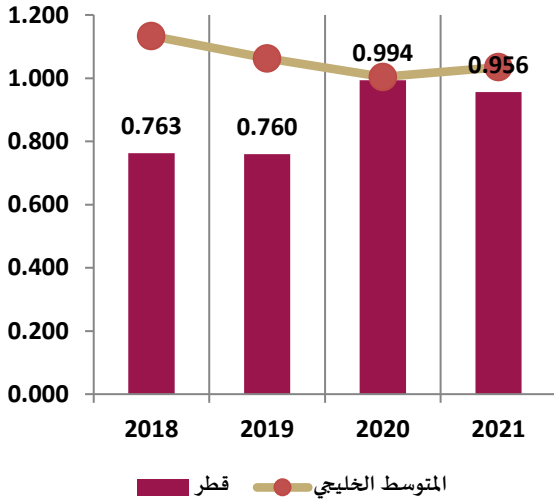
إيجابي ↓

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:



6. بورصة قطر: ↓

متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
لشركات الصناعة في بورصة قطر



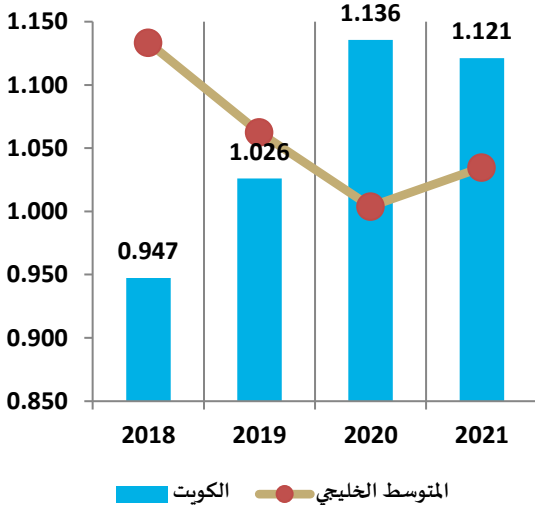
مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة مع انخفاضها في بعض الأعوام بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات، مع ضرورة التعديل على السياسات المتبعة تجنباً من ارتفاعها مستقبلاً.

مستوى القطاع: يتضح من خلال انخفاض النسبة خلال الأعوام عن متوسط أداء القطاع بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.



7. بورصة الكويت: ↑

متوسط نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
لشركات الصناعة في بورصة الكويت



مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة خلال الأعوام عن المعدل العام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على حقوق المساهمين والملاك، وهذا مؤشر سلبي قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة عن أداء متوسط القطاع في عامي 2018م، 2019م، إلا أن ارتفاعها في الأعوام التالية يشير إلى أن المؤسسات تعتمد على ديون الغير في تمويل احتياجاتها أكثر من اعتمادها على حقوق المساهمين والملاك، وهذا مؤشر سلبي قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

نسب المديونية

ج- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

اجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول

5





سلبى

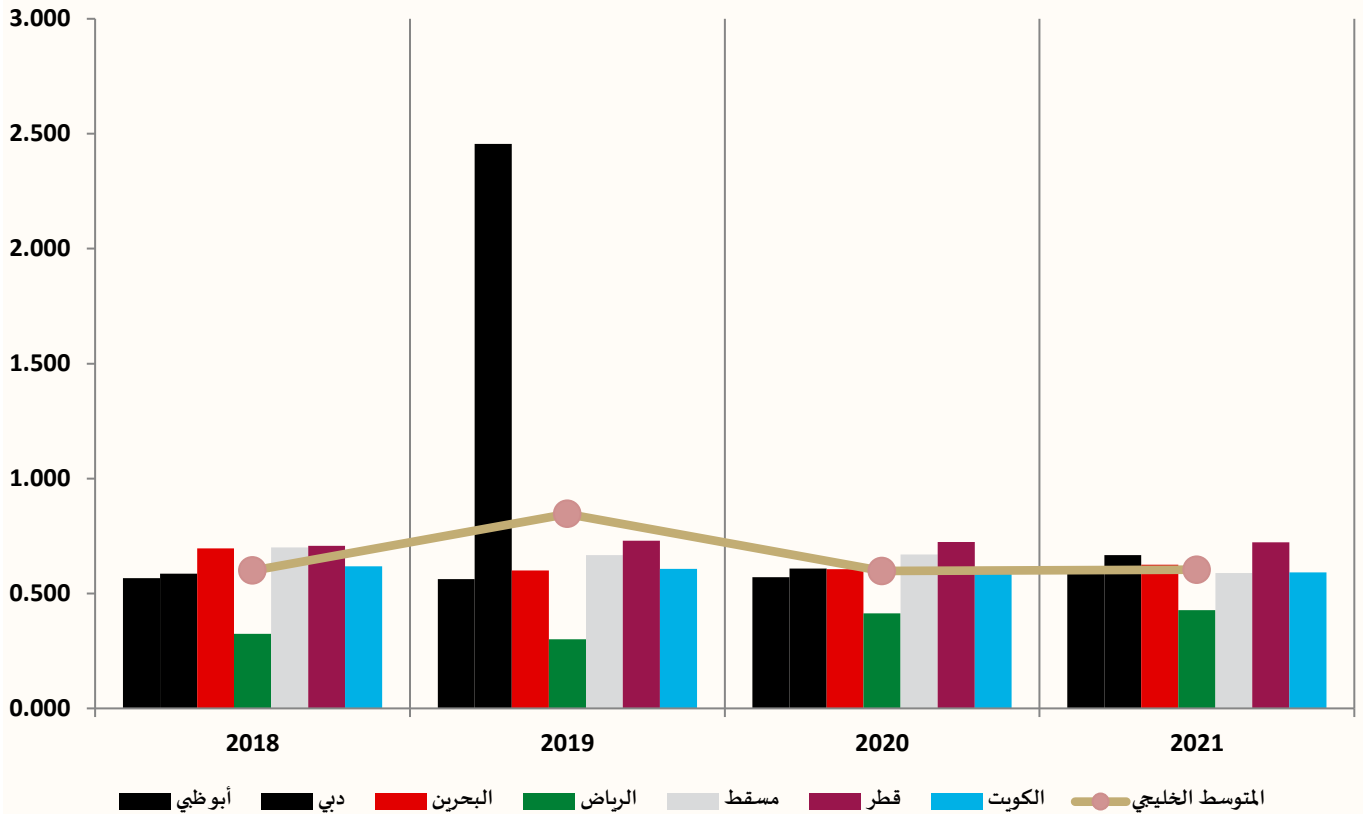
ايجابى

التحليل العام للقطاع: ↑

بالرغم من انخفاض النسبة في ثلاثة أسواق، إلا أن ارتفاعها من منظور عام في الأسواق الأخرى عن متوسط أداء القطاع، يعبر عن كفاءة المؤسسات في الاعتماد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.



متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



(وفقاً لجداول الإحتساب 1،2،3،4 ضمن المرفقات)

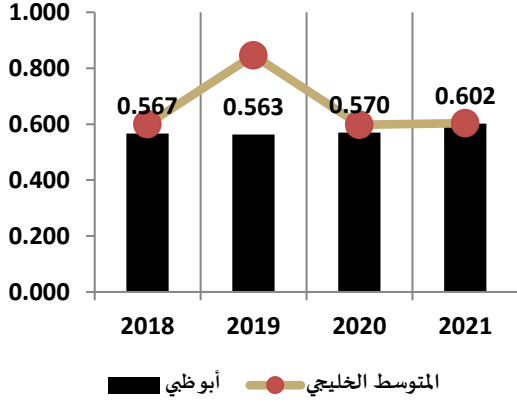


سلي

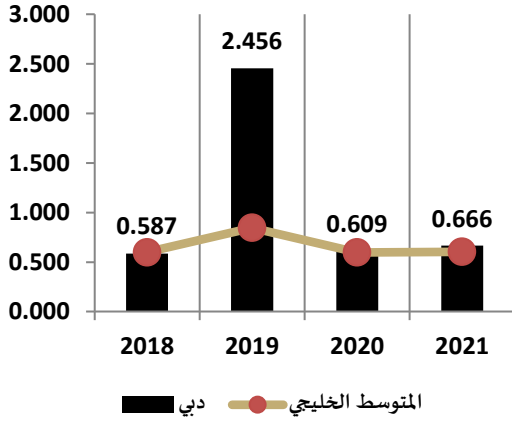
ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

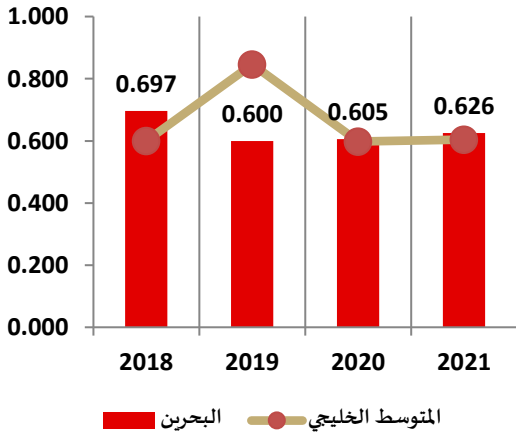
متوسط نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول
لشركات الصناعة في سوق أبوظبي للأوراق
المالية



متوسط نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي
الأصول لشركات الصناعة في سوق دبي المالي



متوسط نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول
لشركات الصناعة في بورصة البحرين



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:

مستوى السوق: ↑ يتضح من خلال استقرار النسبة خلال الأعوام بأن المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: ↓ يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع مع انخفاض رصيد حقوق الملكية مقارنةً بالرصيد المرتفع لقيمة الأصول، بعدم الاستقرار في مساهمة الملاك من خلال حقوق الملكية في تمويل أصول المؤسسات، مما قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المترتبة عليها وقد تصل إلى العسر المالي مستقبلاً.

2. سوق دبي المالي:

مستوى السوق: يتضح من خلال ارتفاع النسبة خلال الأعوام بأن المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2018م إلا أن ارتفاعها في الأعوام التالية مع ارتفاع رصيد حقوق الملكية مقارنةً بقيمة الأصول يشير إلى الاستقرار في مساهمة الملاك من خلال حقوق الملكية في تمويل أصول المؤسسات.

3. بورصة البحرين:

مستوى السوق: يتضح من خلال استقرار النسبة خلال الأعوام بأن المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعلها في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2019م، إلا أن ارتفاعها في الأعوام الأخرى مع ارتفاع رصيد حقوق الملكية مقارنةً بالرصيد المنخفض لقيمة الأصول، يشير إلى أن المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك أكثر من اعتمادها على ديون الغير في تمويل أصولها، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعلها في مستوى منخفض من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.



سلي

ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

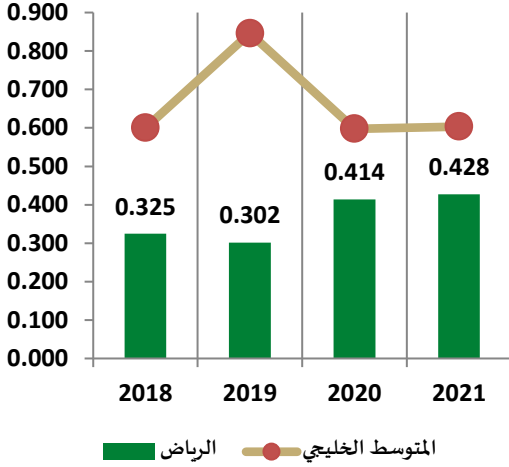
متوسط نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي
الأصول لشركات الصناعة في سوق التداول
السعودي

البنك السعودي

4. سوق التداول السعودي:

مستوى السوق: يتضح من خلال تذبذب النسبة خلال الأعوام بأن المؤسسات تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها، وهذا مؤشر سلبى قد يجعلها في مستوى غير مستقر من المخاطر المترتبة عليها وقد تصل إلى العسر المالى مستقبلاً.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع مع انخفاض رصيد حقوق الملكية مقارنةً بالرصيد المرتفع لقيمة الأصول، بعدم الاستقرار في مساهمة الملاك من خلال حقوق الملكية في تمويل أصول المؤسسات، مما قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المترتبة عليها وقد تصل إلى العسر المالى مستقبلاً.



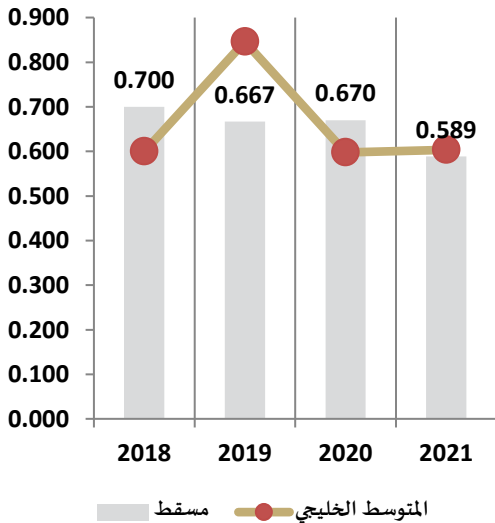
5. بورصة مسقط:



متوسط نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي
الأصول لشركات الصناعة في بورصة مسقط

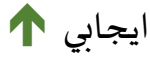
مستوى السوق: يشير انخفاض النسبة من عام لآخر بأن إدارة المؤسسات تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها، وهذا مؤشر سلبى قد يجعل المؤسسات في مستوى غير مستقر إلى حد ما من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2019م، إلا أن ارتفاعها في الأعوام الأخرى مع الارتفاع البسيط في رصيد حقوق الملكية مقارنةً برصيد الأصول يشير بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابى قد يجعل المؤسسات في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.





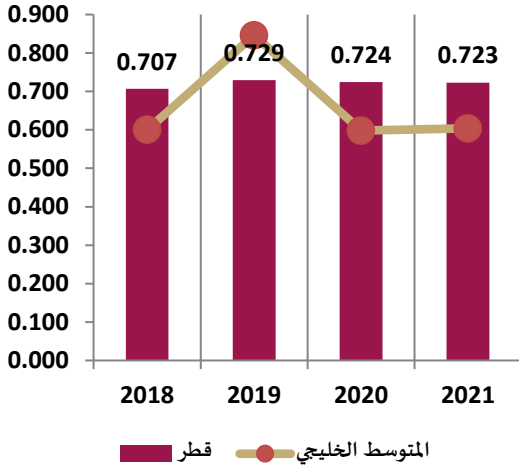
سلي



ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي :

متوسط نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول
لشركات الصناعة في بورصة قطر



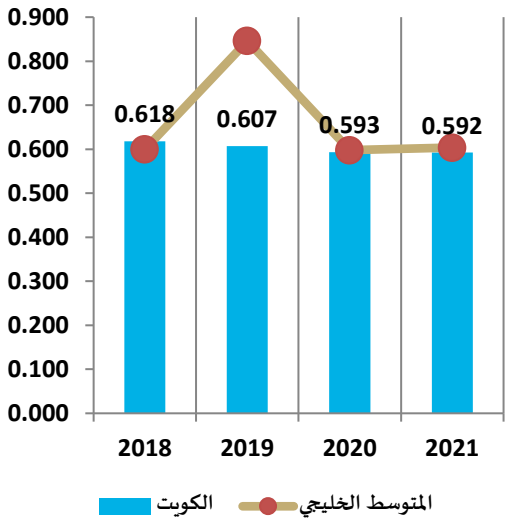
6. بورصة قطر: ↑



مستوى السوق: يشير استقرار النسبة خلال الأعوام بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعل المؤسسات في مستوى أمان إلى حد ما من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: بالرغم من انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2019م، إلا أن ارتفاعها في الأعوام الأخرى مع الارتفاع البسيط في رصيد حقوق الملكية مقارنة برصيد الاصول بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعل المؤسسات في مستوى أمان من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

متوسط نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي
الأصول لشركات الصناعة في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت: ↓



مستوى السوق: ↑ يشير استقرار النسبة خلال الأعوام بأن إدارة المؤسسات تعتمد على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها أكثر من اعتمادها على ديون الغير، وهذا مؤشر إيجابي قد يجعل المؤسسات في مستوى أمان إلى حد ما من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

مستوى القطاع: ↓ بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2018م إلا أن انخفاضها في الأعوام التالية مع الانخفاض في رصيد حقوق الملكية مقارنة برصيد الأصول يشير بأن إدارة المؤسسات تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على رصيد حقوق المساهمين والملاك في تمويل أصولها، وهذا مؤشر سلبي قد يجعل المؤسسات في مستوى غير مستقر من المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات.

نسب المديونية

د- معدل تغطية الفائدة

الربح قبل الضرائب والفوائد ÷ مصروف الفوائد





سلبى

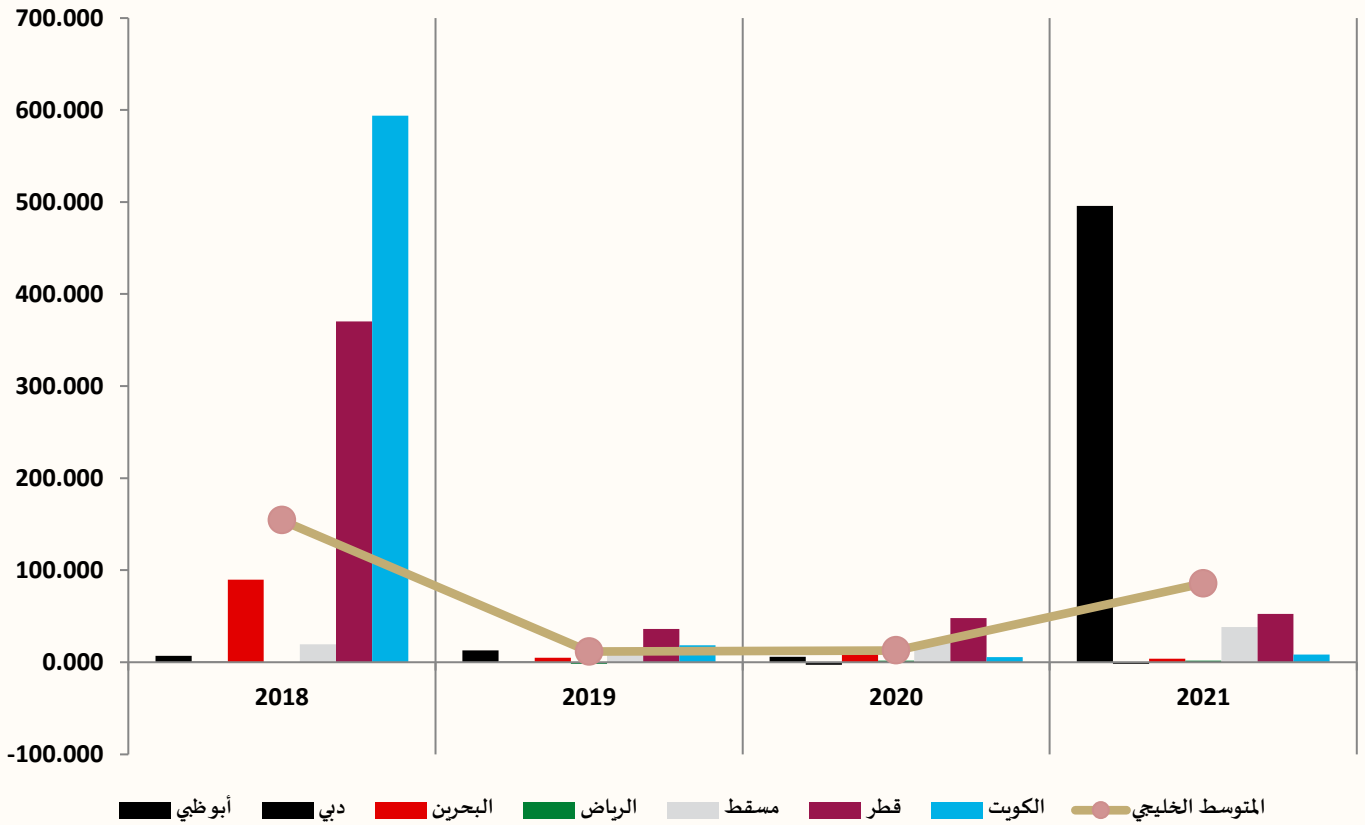
ايجابي

التحليل العام للقطاع:

بالرغم من ارتفاع المعدل في سوقين إلا أن انخفاضه من منظور عام في الأسواق الأخرى عن متوسط أداء القطاع يعبر عن ضعف كفاءة المؤسسات في تغطية قيمة الفوائد على قروضها، ودل ذلك على عدم قدرتها على تغطية فوائد قروضها التمويلية.



متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الصناعة المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



(وفقاً لجدول الإحتساب 1،2،3،4 ضمن المرفقات)



سلي

ايجابي

تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

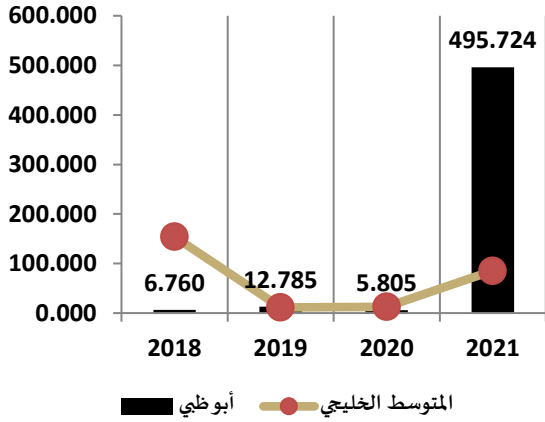
متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الصناعة في سوق أبوظبي للأوراق المالية



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:

مستوى السوق: بالرغم من ارتفاع المعدل في العام 2021م بشكل ملحوظ إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يعبر عن ضعف كفاءة إدارة المؤسسات من تغطية فوائد قروضها التمويلية، لذا وجب التعديل على السياسات المتبعة للمحافظة على الارتفاع الذي حدث في العام 2021م.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع المعدل عن متوسط أداء القطاع في العام 2021م، إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات من تغطية فوائد قروضها التمويلية.

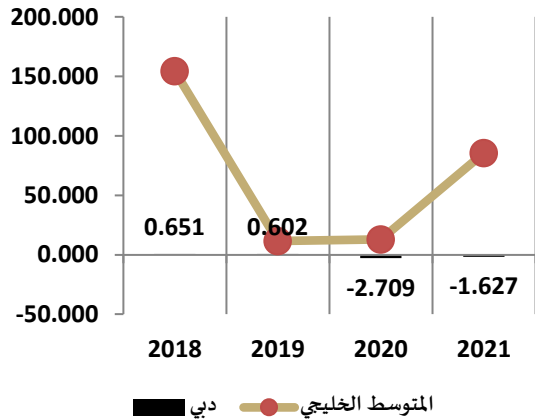


متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الصناعة في سوق دبي المالي

2. سوق دبي المالي:

مستوى السوق: يتضح من خلال التذبذب المستمر للمعدل من عام لآخر بشكل ملحوظ على ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية، لذا وجب التعديل على السياسات المتبعة تجنباً من استمرار هذا الانخفاض مستقبلاً.

مستوى القطاع: يشير انخفاض المعدل عن متوسط أداء القطاع من عام لآخر إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.

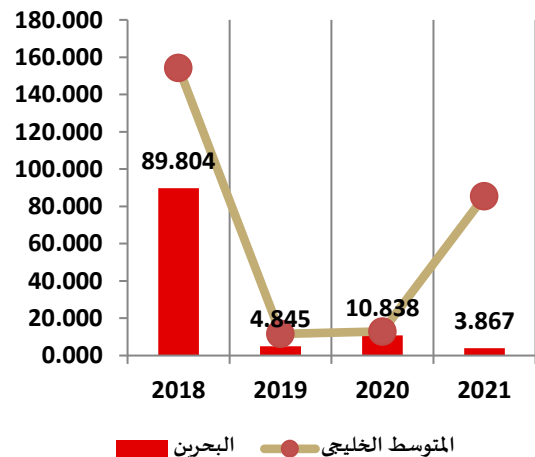


متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الصناعة في بورصة البحرين

3. بورصة البحرين:

مستوى السوق: يشير الانخفاض المستمر في المعدل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.

مستوى القطاع: يشير انخفاض المعدل عن متوسط أداء القطاع من عام لآخر إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.



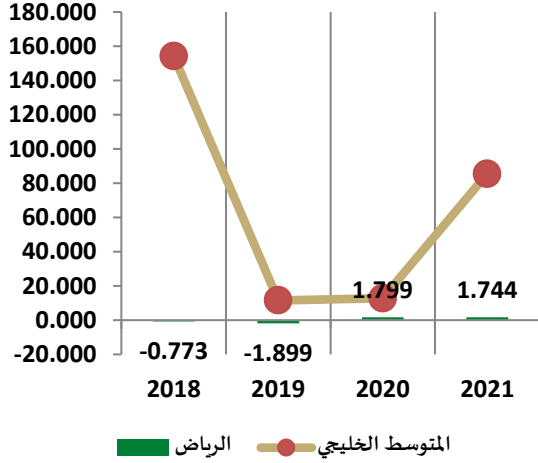


سلي

ايجابي

تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات الصناعة
في سوق التداول السعودي



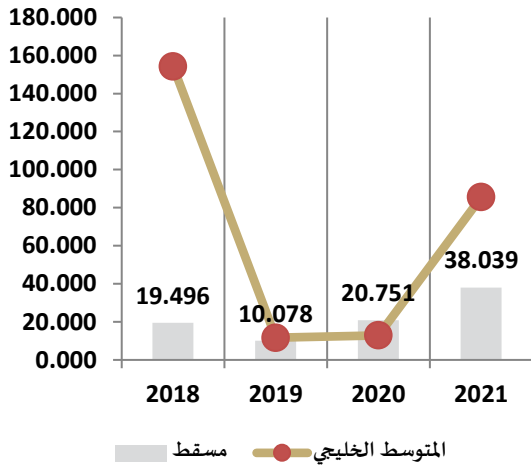
4. سوق التداول السعودي:



مستوى السوق: يشير التذبذب المستمر في المعدل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.

مستوى القطاع: يشير انخفاض المعدل عن متوسط أداء القطاع من عام لآخر إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.

متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات
الصناعة في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط:



مستوى السوق: يشير انخفاض المعدل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع المعدل عن متوسط أداء القطاع في العام 2020م، إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية.

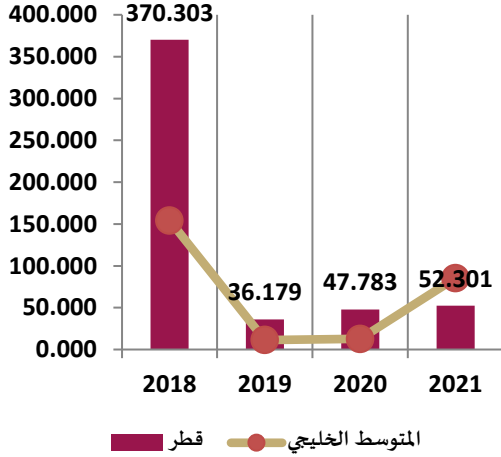


سلي

ايجابي

تحليل تغير المعدل على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات
الصناعة في بورصة قطر



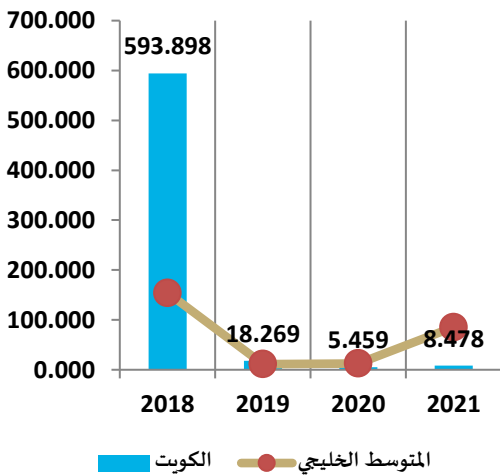
6. **بورصة قطر:** ↑



مستوى السوق: ↓ يشير الانخفاض في المعدل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية، لذا وجب التعديل والتطوير المستمر على السياسات المتبعة لمحاولة وصول المعدل إلى المستوى المطلوب خلال الأعوام القادمة.

مستوى القطاع: ↑ بالرغم من انخفاض المعدل عن متوسط أداء القطاع في عام 2021م إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى وخاصةً الارتفاع الملحوظ في العام 2018م يشير إلى كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية، مع ضرورة التعديل والتطوير المستمر على السياسات المتبعة لمحاولة وصول المعدل إلى المستوى المطلوب خلال الأعوام القادمة كما حدث في العام 2018م.

متوسط معدل تغطية الفوائد لشركات
الصناعة في بورصة الكويت



7. **بورصة الكويت:** ↑



مستوى السوق: ↓ يشير الانخفاض المستمر في المعدل خلال الأعوام إلى ضعف كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية، لذا وجب التعديل على السياسات المتبعة للوصول إلى الأداء الجيد الذي حدث في العام 2018م، وتجنباً من استمرار هذا الانخفاض مستقبلاً.

مستوى القطاع: ↑ بالرغم من انخفاض المعدل عن متوسط أداء القطاع خلال عامي 2020م، 2021م إلا أن ارتفاعه في الأعوام الأخرى وخاصةً الارتفاع الملحوظ في العام 2018م يشير إلى كفاءة إدارة المؤسسات في تغطية فوائد قروضها التمويلية، مع ضرورة التعديل والتطوير المستمر على السياسات المتبعة لمحاولة وصول المعدل إلى المستوى المطلوب خلال الأعوام القادمة كما حدث في العام 2018م.



2021م (الحدول 1)

المتوسط الخليجي	الكويت	قطر	مسقط	الرياض	البحرين	دبي	أبوظبي	النسب المالية
نسب السيولة:								
2.424	1.616	3.753	2.321	1.025	4.522	1.675	2.054	نسبة التداول
1.909	1.290	2.859	1.676	0.665	3.855	1.367	1.653	نسبة التداول السريعة
0.773	0.457	2.353	0.996	0.033	0.339	0.507	0.729	نسبة النقدية
4,164	8,570	9,988	7,357	-44,531	5,087	41,102	1,577	صافي رأس المال العامل
نسب النشاط:								
20.868	17.081	15.752	3.696	4.404	16.985	2.727	85.431	معدل دوران المخزون
88.028	74.586	75.929	132.672	83.295	27.072	133.843	88.798	متوسط فترة التحصيل
3.795	2.825	3.985	4.424	2.827	7.245	2.095	3.166	معدل دوران المدينون
0.817	0.474	0.790	0.778	1.332	1.385	0.097	0.865	معدل دوران الأصول الثابتة
0.498	0.378	0.479	0.828	0.659	0.658	0.086	0.398	معدل دوران الأصول
نسب الربحية:								
0.168	0.220	0.294	0.211	0.107	0.327	-0.178	0.197	هامش الربح
0.180	-0.064	0.292	0.058	0.045	0.186	0.521	0.223	نسبة صافي الربح إلى المبيعات
0.054	0.042	0.097	0.043	0.034	0.043	0.046	0.075	العائد على الاستثمار
0.066	0.033	0.132	0.026	0.069	0.071	0.085	0.048	العائد على حقوق الملكية
نسب الاستثمار:								
7.974	0.044	55.288	0.031	0.062	0.046	0.102	0.242	نصيب السهم من الأرباح المحققة
0.802	0.027	1.051	0.035	0.031	4.469	0.001	0.004	نصيب السهم من الأرباح الموزعة
0.512	-0.021	0.384	2.604	0.000	0.624	0.008	-0.016	نسبة التوزيعات النقدية
نسب المديونية:								
0.396	0.408	0.277	0.411	0.572	0.374	0.334	0.398	نسبة الالتزامات إلى الأصول
1.035	1.121	0.956	1.043	1.399	0.912	0.706	1.105	نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
0.604	0.592	0.723	0.589	0.428	0.626	0.666	0.602	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول
86.973	8.478	52.301	38.039	1.744	3.867	8.657	495.724	معدل تغطية الفوائد
مؤشرات مالية أخرى:								
10082770	107326	42844164	30642	3620826	5995651	8219684	9761096	متوسط إجمالي الأصول
6959761	208120	30363613	36514	1977155	2712736	7069005	6351185	متوسط إجمالي الأصول الثابتة
942813	19289	4218474	4178	635987	203858	366024	1151884	متوسط رصيد المدينون
542474	20072	2187122	7877	387145	74985	240137	879978	متوسط رصيد المخزون



2020م (الجدول 2)

المتوسط الخليجي	الكويت	قطر	مسقط	الرياض	البحرين	دبي	أبوظبي	النسب المالية
نسب السيولة:								
2.324	1.515	3.242	3.287	1.520	3.929	1.085	1.689	نسبة التداول
1.718	1.202	2.343	1.966	1.024	3.330	0.831	1.330	نسبة التداول السريعة
0.782	0.362	1.790	0.572	0.100	1.943	0.194	0.512	نسبة النقدية
22,754	11,867	6,923	5,043	18,495	24,489	70,204	22,260	صافي رأس المال العامل
نسب النشاط:								
15.276	15.806	8.676	3.326	3.733	12.056	2.919	60.417	معدل دوران المخزون
101.945	80.262	103.543	129.608	98.056	74.152	125.404	102.591	متوسط فترة التحصيل
3.513	2.615	2.901	4.383	2.995	6.951	2.312	2.432	معدل دوران المدينون
0.784	0.563	0.408	0.686	0.658	1.662	0.127	1.382	معدل دوران الأصول الثابتة
0.404	0.372	0.258	0.731	0.390	0.619	0.099	0.363	معدل دوران الأصول
نسب الربحية:								
0.401	0.246	0.254	0.184	0.120	1.965	-0.150	0.189	هامش الربح
0.291	-0.323	0.178	-0.003	0.028	2.593	-0.247	-0.190	نسبة صافي الربح إلى المبيعات
0.050	-0.002	0.029	0.016	-0.003	0.346	-0.022	-0.014	العائد على الاستثمار
0.071	-0.047	0.040	0.003	0.041	0.581	-0.058	-0.065	العائد على حقوق الملكية
نسب الاستثمار:								
0.304	-0.005	2.093	0.002	0.055	0.051	-0.021	-0.046	نصيب السهم من الأرباح المحققة
2.778	0.045	19.258	0.022	0.017	0.029	0.056	0.019	نصيب السهم من الأرباح الموزعة
0.246	0.850	5.463	1.281	0.000	0.150	-5.512	-0.511	نسبة التوزيعات النقدية
نسب المديونية:								
0.395	0.407	0.276	0.330	0.586	0.346	0.391	0.430	نسبة الالتزامات إلى الأصول
1.004	1.136	0.994	0.698	1.581	0.754	0.886	0.978	نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
0.598	0.593	0.724	0.670	0.414	0.605	0.609	0.570	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول
13.144	5.459	47.783	20.751	1.799	10.838	-0.424	5.805	معدل تغطية الفوائد
مؤشرات مالية أخرى:								
10756076	104927	40277485	28952	7249892	11958544	8081407	7591329	متوسط إجمالي الأصول
7404071	187581	29778242	39033	4299139	5422616	7068496	5033386	متوسط إجمالي الأصول الثابتة
877259	27724	3218629	4453	944318	482661	360161	1102868	متوسط رصيد المدينون
571677	24568	2142692	7739	757697	155053	241622	672369	متوسط رصيد المخزون



2019م (الجدول 3)

النسب المالية	أبو ظبي	دبي	البحرين	الرياض	مسقط	قطر	الكويت	المتوسط الخليجي
نسب السيولة:								
نسبة التداول	1.843	1.400	3.450	0.548	2.068	3.687	1.927	2.132
نسبة التداول السريعة	1.471	1.081	2.729	0.338	1.016	2.476	1.506	1.517
نسبة النقدية	0.551	0.141	0.579	0.035	0.182	2.190	0.479	0.594
صافي رأس المال العامل	31,356	31,483	37,389	-1,946	4,079	7,432	21,614	18,773
نسب النشاط:								
معدل دوران المخزون	72.365	2.928	11.803	3.531	2.900	6.902	25.082	17.930
متوسط فترة التحصيل	118.942	124.659	68.876	103.375	136.160	105.430	88.040	106.498
معدل دوران المدينون	2.470	1.483	6.115	2.865	4.219	3.020	3.583	3.394
معدل دوران الأصول الثابتة	1.751	0.123	1.703	0.678	0.588	0.420	0.808	0.867
معدل دوران الأصول	0.386	0.105	0.660	0.454	0.745	0.261	0.495	0.444
نسب الربحية:								
هامش الربح	0.198	-0.061	0.983	0.060	0.226	0.270	0.280	0.279
نسبة صافي الربح إلى المبيعات	-0.067	0.419	0.575	-0.105	0.052	0.287	0.084	0.178
العائد على الاستثمار	0.016	0.044	0.195	-0.048	0.033	0.054	0.038	0.047
العائد على حقوق الملكية	0.034	0.079	0.149	-0.163	0.036	0.062	0.057	0.036
نسب الاستثمار:								
نصيب السهم من الأرباح المحققة	0.056	0.122	0.048	0.027	0.032	0.238	0.033	0.079
نصيب السهم من الأرباح الموزعة	0.025	0.059	4.457	3.039	0.040	0.218	0.043	1.126
نسبة التوزيعات النقدية	0.951	0.465	0.377	0.000	3.339	0.950	0.698	0.969
نسب المديونية:								
نسبة الالتزامات إلى الأصول	0.437	0.402	0.349	0.698	0.333	0.271	0.393	0.412
نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية	1.012	0.859	0.802	2.317	0.673	0.760	1.026	1.064
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	0.563	0.598	0.600	0.302	0.667	0.729	0.607	0.581
معدل تغطية الفوائد	12.785	5.183	4.845	-1.899	10.078	36.179	18.269	12.206
مؤشرات مالية أخرى:								
متوسط إجمالي الأصول	7869208	8206526	11230917	7635171	28335	42064894	101253	11019472
متوسط إجمالي الأصول الثابتة	5086258	7263280	5117652	5111194	39023	29342771	180945	7448732
متوسط رصيد المدينون	1266961	363004	783148	1209039	4270	2900928	26899	936321
متوسط رصيد المخزون	759497	248087	139415	981118	7284	2092346	26469	607745

2018م (الحدول 4)

النسب المالية	أبوظبي	دي	البحرين	الرياض	مسقط	قطر	الكويت	المتوسط الخليجي
نسب السيولة:								
نسبة التداول	1.693	0.828	3.310	0.650	2.305	3.890	1.547	2.032
نسبة التداول السريعة	1.268	0.675	2.502	0.394	1.184	2.610	1.161	1.399
نسبة النقدية	0.371	0.142	0.372	0.009	0.187	2.600	0.392	0.582
صافي رأس المال العامل	16,578	-25,556	24,513	-1,448	8,475	7,979	12,427	6,139
نسب النشاط:								
معدل دوران المخزون	19.752	3.722	11.928	4.495	3.328	6.208	31.700	11.590
متوسط فترة التحصيل	116.486	98.076	70.527	81.206	116.981	84.066	74.059	91.629
معدل دوران المدينون	2.377	1.865	6.484	4.141	5.968	3.283	3.597	3.959
معدل دوران الأصول الثابتة	0.604	0.137	1.465	0.943	0.660	0.444	1.246	0.786
معدل دوران الأصول	0.325	0.107	0.710	0.627	0.786	0.272	0.557	0.483
نسب الربحية:								
هامش الربح	0.184	0.012	0.907	0.096	0.245	0.338	0.293	0.296
نسبة صافي الربح إلى المبيعات	-0.057	-0.002	1.009	-0.030	0.064	0.408	0.163	0.222
العائد على الاستثمار	-0.013	-0.001	0.321	-0.019	0.042	0.075	0.051	0.065
العائد على حقوق الملكية	0.010	0.008	0.465	-0.058	0.038	0.107	0.071	0.092
نسب الاستثمار:								
نصيب السهم من الأرباح المحققة	-0.044	-0.038	0.069	-0.418	0.046	0.444	0.036	0.014
نصيب السهم من الأرباح الموزعة	0.136	0.093	0.020	0.000	0.028	0.117	0.033	0.061
نسبة التوزيعات النقدية	0.650	-0.691	0.438	0.000	1.296	0.100	0.782	0.368
نسب المديونية:								
نسبة الالتزامات إلى الأصول	0.433	0.413	0.265	0.675	0.300	0.293	0.382	0.395
نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية	2.263	0.869	0.459	2.081	0.551	0.763	0.947	1.133
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	0.567	0.587	0.697	0.325	0.700	0.707	0.618	0.600
معدل تغطية الفوائد	6.760	-1.751	89.804	-0.773	19.496	370.303	593.898	153.963
مؤشرات مالية أخرى:								
متوسط إجمالي الأصول	8079608	8311116	14901197	8033486	27419	41052015	97305	11500307
متوسط إجمالي الأصول الثابتة	5012075	5683371	7140469	5345745	37783	28998538	156667	7482093
متوسط رصيد المدينون	1487172	1834131	1194850	1216791	2875	2898814	25617	1237179
متوسط رصيد المخزون	908246	238292	179643	1121104	6619	2096809	22911	653375



المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT



[http:// www.gccstat.org](http://www.gccstat.org)



<https://facebook.com/gccstat>



twitter.com/gccstat



info@gccstat.org



ص.ب: 840، الرمز البريدي 133
سلطنة عمان



P.O.Box:840, PC:133
Sultanate of Oman

+ 968 24346499 :



+ 968 24343228 :

